بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / حسام الدين محمد مغربي

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات:
.....
.....
.....
.....
.....

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات

(دراسة مقارنة بالنظم السياسية المعاصرة والإسلام السياسي)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عادل عبدالشافي أحمد رشوان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ طه عوض غازي (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ السيد عبد الحميد فودة (عضواً)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – عميد كلية الحقوق السابق – جامعة بنها

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث: عادل عبدالشافي أحمد رشوان

عنوان الرسالة : الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات

(دراسة مقارنة بالنظم السياسية المعاصرة والإسلام السياسي)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم : قسم فلسفة القانون وتاريخه.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢١

كلية الحقوق

قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عادل عبدالشافي أحمد رشوان

عنوان الرسالة: الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات

(دراسة مقارنة بالنظم السياسية المعاصرة والإسلام السياسي)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيسـاً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

أ.د/ طه عوض غازي (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ السيد عبد الحميد فودة (عضواً)

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – عميد كلية الحقوق السابق – جامعة بنها

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

اهداء

اهداء

إلى أمى

إلى أبى

اللذان جعلهما الله سبباً لوجودى ، وأساس توفيقي ،
فكم علمانى الجد والطموح والعمل ، فإننى أنحنى
تقديرا وعرفاننا لهما سائلا رب العالمين أن يرزقنى
برهما

إلى إخوتى

الذين قدموا لى الكثير بارك الله لهم

إلى زوجتى

التى تتعب كثيرا من أجلى ومن أجل رفعة أسرتها
رزقها الله الخير الوفير والسعادة والصحة وجزاها الله
عنا خيرا

إلى أبنائي قرة عينى

أسأل الله التوفيق والفلاح والصلاح لهم

إلى شهداء الوطن

إلى جيش مصر العظيم

إلى كل من علمنى وقام بمساعدتى لاتمام هذه الرسالة

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على تمام نعمه وتوفيقه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، القائل صل الله عليه وسلم فيما روي عنه "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" رواه الترمذي.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أوتى منكم معروفاً فاليذكره فمن ذكره فقد شكره ومن كتمه فقد كفره "

وعملا بهذا الهدى النبوى الشريف أسجل هنا أسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير للعالم **الجليل الأستاذ الدكتور/على عبدالعال** رئيس مجلس النواب رمز العدالة والتشريع، لتفضله على بوافر علمه ووسعنى بحلمه وكرمه ، فقد تقبلنى بصدر رحب وتواضع العلماء وحنو الآباء، إلي من أضاء بعلمه عقل غيره ، أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابة وسماحة العارفين، الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:إن الحوت في البحر، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"، إلى أستاذى العالم الجليل والقامة الدستورية الرفيعة وأستاذ القانون الدستورى والإدارى ، والخبير الدستورى بمجلس الشعب ، وقائد لجنة العشرة التى عبرت بالوطن إلى بر الأمان والإستقرار الدستورى والتشريعى ، ووضعت الوثيقة الدستورية التى إنتشلت مصرنا الحبيبة من حافة الهاوية، إلى من تعلمت على يديه ، كيف أصوغ العبارات ، وأحتكم إلى القواعد فى مجال دراسة الحقوق والعلوم القانونية والدستورية ، إلى المرجع الشامل ، والعلم الوافر الذى ينهل منه جموع القائمين على شئون العدالة والمهتمن بدراسة القوانين والدساتير ، فى مصر والعلم العربى، إلى من أعطانى من علمه الزاخر ، وتفضل على بقبول الإشراف على رسالتى المتواضعة ولم يدخر من ثمين وقته على ، رغم إنشغاله بأعباء الوطن الجسام، يكفينى فخراً وإعتزازاً أن أكتب لشخصكم الكريم .....كلمة شكر وعرفان ، مهما بلغت من الفصاحة والبيان ، فلن ترقى إلى مقامكم الكريم ولن تعبر عن قدركم السامى حتى ولو بلغت عنان السماء، أستاذى العالم الجليل .....شكراً

وإنطلاقاً من هذا التوجيه النبوي ومن باب رد الفضل إلى أهله أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي العالم والفقيه **الجليل الأستاذ الدكتور/طه عوض غازي** لرعايته الفائقة لي ومتابعتي وإرشادي وإنارة سبيلي في درب البحث العلمي، ولا يمكن أن أنكر ما قام به معلمي وما قدمه لي من عون طوال الفترة الماضية فهو نعم العالم ونعم المعلم، وأسأل الله العلي القدير أن يمتعه بالصحة والعافية.

وإذ يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإحترام إلى رئيس لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، **الأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور/محمد أنس قاسم جعفر**، أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق، والذي سيثري موضوع الرسالة بملاحظاته القيمة والتي ستكون موضع اهتمامي، فجزاه الله عني خير الجزاء، ومتعه الله بالصحة والعافية

كما يشرفني أن يكون **الأستاذ الدكتور/السيد عبد الحميد فودة**، أستاذ فلسفة القانون وتاريخه – عميد كلية الحقوق السابق – جامعة بنها لتفضل سيادته بقبول الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وإثرائها بالملاحظات الهامة والقيمة، فله مني كل الشكر والتقدير، وأرجو من الله عز وجل أن يمنحه الجزاء الأوفى، ويمتعه بالصحة والعافية.

الباحث

المقدمة

لا يعد مبدأ الفصل بين السلطات نتاج العصر الحديث، بل هو مبدأ يمتد بجذوره لعهد أفلاطون وأرسطو اللذين ناديا بضرورة توزيع وظائف الدولة وأعمالها المختلفة على كافة الأفراد والطبقات؛ حتى لا تستبد فئة بالحكم في الدولة فتضطرب أحوالها ويتسبب ذلك في انهيار الدولة.

ومنذ تلك الحقبة بدأت ملامح نظام سياسي جديد بالظهور، عرف فيما بعد بمبدأ الفصل بين السلطات، وقد ارتبط هذا المبدأ باسم مونتسكيو في خلال كتابه روح القوانين ولقد اعتنقت الثورة الفرنسية هذا المبدأ وضمنته إعلانات الحقوق والدساتير وكذا حرصت الثورة الأمريكية على اتخاذ هذا المبدأ لتنظيم سلطاتها، حتى غدا هذا المبدأ أحد المقومات الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية، حيث يكفل هذا المبدأ الحرية ويمنع الاستبداد ويؤدي إلى توزيع الوظائف العامة وسلطات الدولة الثلاث.

ويقصد بمبدأ الفصل بين السلطات توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منهما عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث تتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية تقوم كل منها بوظيفتها وتستقل عن الأخرى. [١]

ويجد مبدأ الفصل بين السلطات أساسه في الفلسفة السياسية التي نادى بها أرسطو الذي يعتبر أول من طالب بتطبيق هذا المبدأ وظهر المبدأ بوضوح في القرنين السابع والثامن عشر على يد الفيلسوف الإنجليزى جون لوك في بحثه عن الحكومة المدنية الصادر في ١٦٩١ وفي سنة ١٧٤٨ أكمل مونتسكيو بحث مبدأ الفصل بين السلطات في مؤلفه الشهير روح القوانين[٢]

---

(١) د/ محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية، ١٩٩٤، دار النهضة العربية، ص ٩٧.

(٢) د/ محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٩٩، دار النهضة العربية ص ١١٩.

وغدا مبدأ الفصل بين السلطات منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م تياراً جارفاً ونشيداً عالمياً وأحد أهم المبادئ الدستورية والأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة على وجه العموم، ويقتضي تطبيق المبدأ قيام حكومة نيابية إذ لا يسود إلا في ظل النظام النيابي، حيث تبدو الحاجة إلى توزيع السلطات [١].

ويمثل مبدأ الفصل بين السلطات إحدى الضمانات الأساسية في وجود الحقوق والحريات وحمايتها وإمكان التمتع بها [٢] كما يجسد إحدى الدعامات الرئيسية التي تستند إليها فكرة الدولة القانونية [٣] ولذلك غدا مبدأ الفصل بين السلطات منذ الثورة الفرنسية أحد أهم المبادئ الدستورية الأساسية التى تضمنها إعلان الحقوق الصادر عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كما قامت عليه النظم الديمقراطية الغربية عموماً[٤].

في هذا الفصل سنتناول مقدمة حول موضوع البحث، منهج البحث، المشكلات التي يتعرض لها الباحث وسوف نعرض في مبحث أول: نظرية السلطة، وفي مبحث ثان: مبدأ الفصل بين السلطات.

موضوع البحث وأهميته:

تمثل موضوع بحثنا هذا وهو الأصول التاريخية والفلسفية لمبدأ الفصل بين السلطات وأهميته في إيماننا لما للسلطة السياسية في المجتمع من أهمية

---

(١) د/ محمد مرغني خيري، الوجيز في النظم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٣٦؛ د/ أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الثاني، ص٥٥٩.

(٢) د. رأفت بودة، ثنائية السلطة التنفيذية بين الشكل والموضوع في دستور ١٩٧١ "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٩٢.

(٣) د. حمدان محمد سيف الغفلي، مظاهر استقلال وتوازن السلطات في النظم الفيدرالية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص١٢.

(4) Jacques Chevallier, L'etat, Dalloz, 1999, P. 56; Michel De Guillench midt, droit constitutionn el et institutions, politique economica, 2005, P. 78.